الأتمتة الاليكترونية في مجال إقامة الدعوى الإدارية

و تحديد المواعيد

ايلاف عبد الكريم جاسم

أ.د. سلمى طلال عبد الحميد البدري

كلية الحقوق جامعة النهرين

الملخص

من الإنجازات التي برزت في إطار البيئة الاليكترونية في مجال الدراسات القانونية خلال السنوات القليلة الماضية هو ظهور المصطلحات الحديثة و التي تعد من إبداعات العقل البشري في مجال العلوم و الدراسات القانونية و من هذه المصطلحات مصطلح التقاضي الاليكتروني او التقاضي عن بعد و المحاكم الاليكترونية و أقامة الدعوى و إجراءاتها على نحو اليكتروني, في هذا البحث تم تسليط الضوء على التقاضي الإداري الاليكتروني و الدعوى الإدارية الاليكترونية و كذلك تمت الاشارة الى التسجيل الاليكتروني للدعوى الإدارية و أنشاء موقع اليكتروني لها.

Abstract

Among the achievements that have emerged within the framework of the electronic environment in the field of legal studies during the past few years is the emergence of modern terminology, which is one of the creations of the human mind in the field of science and legal studies. Among these terms are the terms "electronic litigation" or "remote litigation," "electronic courts," and "filing a lawsuit." and its procedures in an electronic manner. In this research, light was shed on the electronic administrative litigation and the electronic administrative case, as well as the electronic registration of the administrative case and the establishment of a website for it.

أولا : تعريف التقاضي الإداري الاليكتروني

ان فكرة التقاضي الاليكتروني مستمدة من فكرة الأتمتة الاليكترونية و هي تعني الانتقال من تقديم الخدمات إلى المنتفعين بالشكل التقليدي إلى الشكل الاليكتروني من خلال شبكة الإنترنت, لذا فإن مصطلح التقاضي الاليكتروني مصطلح حديث ظهر مع ظهور الوسائل و التقنيات الحديثة و لذلك فان ما ذكر عن هذا المصطلح في العلوم القانونية هو أمر قليل جدا و نادر ولا يوجد له أثرا و ذكر في المصادر الفقهية و القانونية القديمة لذلك لا يوجد تعريف فقهي جامع متفق عليه بخصوص هذا الموضوع[١]، و على الرغم من ذلك فقد كانت هنالك محاولات للفقه في وضع تعريف التقاضي الإداري الاليكتروني بأنه (عملية نقل مستندات التقاضي الإلكتروني إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص و إصدار قرار بشأنها بالقبول او الرفض و إرسال اشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات)[٢], و يلاحظ ان هذا التعريف تعريف غير شامل و دقيق فهو يجعل الأمر مقتصرا على مجرد نقل مستندات التقاضي الإلكتروني لا غير دون أي إجراء آخر و إرسالها إلى المحكمة المختصة.كما و يعرف التقاضي الاليكتروني بانه (نظام قضائي معلومات يتم بموجبه تطبيق إجراءات التقاضي كافية عن طريق المحكمة الإلكترونية بواسطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة الإنترنت عبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعوى و تسهيل الإجراءات على المتقاضين و تنفيذ الأحكام الكترونيا)[٣], كما و يعرفه آخرون أيضا على انه (سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف و الوسائل تعتمد منهج تقنية الشبكات الرابطة الدولية للإنترنت و برامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية لنظر الدعوى و الفصل فيها و تنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع في الدعوى و التسهيل على المتقاضين)[٤], و عند الحديث عن التقاضي الإلكتروني فانه يعني بشكل عام الإشارة إلى وجود المحكمة الإلكترونية التي تعمل بالوسائل الاليكترونية المزودة بأحدث انظمة الاتصالات, و يعرفه البعض أيضا على (أنها سلطة المحكمة المختصة للفصل الكترونيا بالنزاع المعروض امامها من خلال شبكة الإنترنت الدولية و بالاعتماد على أنظمة الفصل بين الخصوم والتسهيل على أطراف النزاع)[٥].

و في هذا الصدد تؤيد الباحثة الاتفاق مع الرأي الفقهي الذي يرى بأن التقاضي الاليكتروني (سلطة لمجموعة من القضاة بنظر الدعوى و مباشرة الإجراءات القضائية بوسائل اليكترونية مستحدث ضمن أنظمة قضائية معلوماتية تعتمد اسلوب البرامج الحاسوبية عوضا عن الأسلوب الورقي في استقبال اللوائح و الطلبات القضائية و نظر الدعوى ضمن برامج حاسوبية تعتمد أسلوب التحديد المسبق لوقائع الجلسات و يتيح هذا نظام للقضاة و أطراف الدعوى تقديم البيانات دون الحظور إلى المحكمة من خلال الموقع الاليكتروني ضمن الشبكة الخاصة بموقع المحكمة بغية الوصول إلى فصل سريع في الدعوى و التسهيل على المتقاضين)[٦].

و ترى الباحثة ان التقاضي الاداري الاليكتروني نظام قضائي متكامل يطبق على اجراءات الدعوى الادارية في اطار البيئة الاليكترونية بداية من تسجيل الدعوى و السير في اجراءاتها وصولا الى اصدار الحكم فيها باستخدام الاجهزة الاليكترونية لضمان سرعة الفصل في الدعوى و تبسيط الاجراءات, و بهذا فإن التقاضي الإداري الاليكتروني يتطلب بشكل اساسي وجود محكمة اليكترونية كخطوة أولى و تحويل العمل

التقليدي إلى اليكتروني[٧], و بما أن التقاضي الإداري الاليكتروني يعني التحول من تقديم المعاملات و الخدمات بشكل التقليدي إلى صيغة اليكترونية من خلال استخدام شبكة الانترنيت فإن الأمر يتطلب ربط الإدارات و المحاكم من خلال الوسائل الاليكترونية[٨], و بعد ما تم ذكره من تعاريف بخصوص التقاضي عن بعد ترى الباحثة انه من المستحسن تحويل عمل القضاء داخل مجلس الدولة العراقي إلى الاليكتروني مع التأكيد على اتباع المبادئ الاساسية للتقاضي و اقتصار الأمر على تطوير إجراءات التقاضي و استخدام الوسائل الاليكترونية، و لابد من وجود قواعد قانونية تنظم اليه الانتقال من العمل التقليدي إلى الاليكتروني بحيث تكون منسجمة مع المبادئ العامة للقانون مع مراعاة الطبيعة التي تنفرد بها هذه الوسائل و التي تعمل على السرعة في حسم الدعوة و السهولة المتبعة في الإجراءات.

ثانيا : الدعوى الإدارية الاليكترونية

تعد الدعوى عنصر مهم في القضاء الإداري والدعوى في تنظيمها وتداولها إن دلت على شيء فهي تدل على ظاهرة حضارية ومدى التطور و النضج الذي وصل إليه المجتمع, إذ أن الدولة تسمح للأفراد بالمطالبة بحقوقهم من خلال اقامة الدعوى[٩]. لذا فإن الحديث عن التقاضي عن بعد يستلزم الإشارة إلى الدعوى الاليكترونية وهذه الدعوى مشابها للدعوى التقليدية إلا أنها تختلف عنها من حيث أنها تتم بوسائل اليكترونية من خلال الاعتماد على شبكة الانترنيت للتخلص من الإجراءات الرتيبة و الروتين و الابتعاد عن مساوئ النظام الورقي و عدم حضور أطراف الدعوى[١٠].تعرف الدعوى الاليكترونية على أنها (سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حماية ولكن تتم عبر وسائل الإلكترونية ومن خلال شبكة الإنترنت)[١١]، و تعرف أيضا على أنها (عبارة عن سلطة او ممكنة أو قدرة يمنحها القانون للحصول على تقرير حق موضوعي من خلال شبكة الإنترنت)[١٢], و يرى البعض الآخر أن الدعوى الاليكترونية (هي مطالبة من له الحق أو من يمثله ترفع باستخدام الحاسب الآلي بكتابه بيانات تقديم صحيفة الدعوى الإلكترونية للمحكمة المختصة عبر الانترنيت)[١٣], كما يعرفها آخرون على أنها (إرسال عريضة الدعوى بطريقة حاسوبية إلى موقع المحكمة الإلكترونية بواسطة البريد الإلكتروني او رقم الكودي بالنسبة للمحامي المعلوماتي الحاصل عليه من نقابة المحامين وتسجيل المحررات الإلكترونية المتعلقة بالقضية)[١٤]، و يلاحظ ان التعاريف التي سبق ذكرها تتكون من جزئين الأول و هو الدعوى بمفهومها التقليدي و التي تعني (طلب شخص حقه من الاخر أمام القضاء)[١٥] و الجزء الثاني من التعريف يتعلق بالجانب الاليكتروني و الاعتماد على التقنيات الحديثة التي تحتوي على كل ما هو رقمي او كهربائي او لاسلكي او مغناطيسي وغيرها من الوسائل المشابهة والتي يقصد بها أداء إجراءات التقاضي من خلال برامج وتقنيات الأجهزة الاليكترونية و شبكات الإنترنت[١٦], من خلال ما سبق ذكره فأن الباحثة ترى ان الدعوى الاليكترونية هي وسيلة الشخص للحصول على حقه أمام القضاء باستخدام الوسائل الإلكترونية.

ان الدعوى الإدارية الاليكترونية تتكون من العناصر التالية:

أ- المدعي: وهو الشخص الذي يرفع عريضة الدعوى ولا يجوز أن تكون عريضة الدعوى بشكل شفوي فقد نص قانون المرافعات العراقي على ان تقام الدعوى بعريضة[١٧], و ترى الباحثة انه في نظام الأتمتة الاليكترونية تكون العريضة بصيغة اليكترونية فهي عبارة عن برنامج على شبكة الانترنت او تقام بملئ نماذج اليكترونية معدة مسبقا

ب- المدعي عليه: و هو الخصم الذي تقام عليه الدعوى

ج- المدعي به: و هو النتيجة التي يسعى المدعي للوصول إليها بلجوئه إلى القضاء[١٨]

ان توفر عناصر الدعوى الاليكترونية لا يعني الإستغناء عن الشروط الواجب توفرها في الدعوى و هي الشروط العامة اللازمة لقبول الدعوى من حيث وجود الحق و تحقق المصلحة في المطالبة و الأهلية و الصفة لدى الخصوم و أن عدم توفر هذه الشروط في الدعوة الاليكترونية لا يحول دون إمكانية رفعها انما يؤدي إلى الحكم بعدم قبول الدعوى و تعتبر عريضة الدعوى الأساس الذي تقوم عليه الإجراءات لا سيما في الدعوى الاليكترونية فلابد من أن تستوفي عريضة الدعوى الشروط التي حددها القانون[١٩].

ثالثا : التسجيل الاليكتروني للدعوى الإدارية و أنشاء موقع اليكتروني لها

في بداية الامر لابد من تسجيل الدعوى اليكترونياً أمام المحكمة المختصة و حتى تقوم الاخيرة بالإجراءات اللازمة لتحقيق العدالة و الفصل في الدعوى لابد من تسجيل الدعوى اليكترونياً و أنشاء موقع اليكتروني لها و كما سنوضحه ادناه.

أ- التسجيل الاليكتروني للدعوى الإدارية

عندما يقوم المدعي برفع الدعوى أمام المحكمة المختصة يقوم الموظف المسؤول بالتاكد من مدى استيفاء الدعوى الاليكترونية للشروط و الإجراءات المطلوبة و يقوم بتسجيل الدعوى في السجل الاليكتروني الخاص بالمحكمة (أرشيف اليكتروني) و قد حدد قانون المرافعات المدنية

العراقي شروط تسجيل الدعوى فقد أشار القانون إلى تقديم الدعوى بعريضة (كل دعوى يجب أن تقام بعريضة)[٢٠] و قد نص قانون المرافعات على ان (الدعوى هي طلب شخص حقه من اخر امام القضاء)[٢١] و هذه العريضة تحتوي على مجموعة من البيانات التي يحددها قانون المرافعات و الذي ينص على (يجب أن تشتمل عريضة الدعوى البيانات التالية)[٢٢] و يجب أن تكون عريضة الدعوى مشتملة على تلك المعلومات, و يلاحظ أن القانون لم يحدد شكلية معينة في الكتابة ولم يشترط صراحة شكلية معينة وعليه يمكن أن تتم عريضة الدعوى بأي طريقة أخرى بشرط أن تتسم بالاستقرار والثبات لكي تحقق القدرة على حفظها و إمكانية الرجوع إليها عند الحاجة, و أن الكتابة التقليدية او استخدام الآلات في الطباعة هو أسلوب عمل جرت المحاكم على اتباعه باعتبارها الأسلوب الأسهل و بما ان الطباعة بصيغة المستندات الاليكترونية لا تتعارض مع جوهر الكتابة من حيث إمكانية قرائتها او إرسالها او حفظها او استقبالها او تحويل البيانات إلى صيغة رقمية و تقديم عريضة الدعوى اليكترونيا بالتالي فإن التحول إلى نظام القضاء الاليكتروني لا يتعارض مع ما ورد في قانون المرافعات بل سوف يحقق غاية القضاء و هي الفصل العادل العاجل[٢٣].و بما ان تقديم الدعوى بشكل اليكتروني لا يتعارض مع القانون فبالإمكان تقديم هذه العريضة بصيغة اليكترونية أمام المحكمة الاليكترونية متضمنة كافة المعلومات و البيانات التي يشترط القانون ذكرها وبعدها ترسل العريضة إلى المحكمة المختصة من خلال البريد الاليكتروني الخاص بها و يرسل جواب المحكمة إلى المدعي بقبول دعواه و منحه تسلسل معين, و من المعلومات التي يشترط قانون المرافعات ذكرها هي توقيع المدعي او وكيله و بالإمكان ان تذيل الدعوى الاليكترونية بالتوقيع الاليكتروني فقد إشارة قانون التوقيع الاليكتروني والمعاملات الاليكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ على ان التوقيع الإلكتروني (علامة شخصية تتخذ شكل حروف او أرقام او رموز او إشارات او اصوات او غيرها وله طابع متفرد يدل على نسبته إلى الموقع ويكون معتمد من جهات التصديق)[٢٤].بعد استيفاء الشروط المطلوبة يتم إرسال رسالة عبر البريد الاليكتروني إلى المدعي تفيده علما باستلام دعواه و في حالة رفض الدعوى لعدم تحقق شروط تسجيلها أو عدم استيفاء إجراءات معينة يقوم الموظف المختص بتوجيه رسالة إلى المدعي من خلال البريد الاليكتروني الخاص به يعلمه برفض تسجيل دعواه مع بيان سبب الرفض وقد وضعت بعض الدول التي تعمل بهذا النظام قواعد وشروط تسجيل الدعوى الاليكترونية و من هذه القواعد مثلا انه عن المتقاضين تسجيل الدعوى في الموقع الاليكتروني للمحكمة قبل ٤:٠٠ عصرا و إذا تم الإرسال بعد ذلك تعد الدعوى الإدارية مقامة في اليوم التالي[٢٥], و قد اشترط قانون المرافعات المدنية العراقي في المادة (٤٨) إلى تسجيل الدعوى و تحدد موعد للنظر فيها على أساس الأسبقية في تقديم الدعوى و تحمل الدعوى ختم المحكمة و تاريخ التسجيل[٢٦]. بعد الحصول على الموافقة بتسجيل الدعوى يقوم المحامي بتحميل المستندات الاليكترونية المرفقة بعريضة الدعوى على الموقع الاليكتروني الخاص بالمحكمة ويقصد بالمستندات الاليكترونية (المحررات و الوثائق التي تنشا أو تدمج او تخزن او ترسل او تستقبل كليا أو جزئيا بوسائل اليكترونية بما في ذلك تبادل البيانات اليكترونيا أو البريد الاليكتروني او البرق او التلكس أو النسخ البرقي ويحمل توقيعاً اليكترونيا)[٢٧]. و قد حددت المادة (١٣) من قانون التوقيع الاليكتروني والمعاملات الاليكترونية شروط المستندات الاليكترونية حتى تكون متمتعة بالحجية القانونية و ترفق مع عريضة الدعوى المستندات التي تثبت هوية المدعي والوثائق الثبوتية للوكيل مع استمرار هذه الرابطة ويجب التأكد من ذلك اليكترونيا من خلال الدخول إلى قاعدة بيانات الجهة المعنية والتي تلتزم بتحدث بياناتها باستمرار و هذا الامر يعتبر معالجة لمشكلة قائمة و هي تقديم الوكالات المنتهية و المفسوخة أمام القضاء كما في حالة وفاة الموكل و استمرار الوكيل بالترافع نيابة عنه دون علم القاضي ناظر القضية[٢٨].كما يرفق المحامي جميع الطلبات و المستندات في عريضة الدعوى التي من شأنها ان تساعد المحكمة الادارية الاليكترونية في عملها, و بما ان تقديم عريضة الدعوى سوف يكون بشكل اليكتروني و هذا لا يتعارض مع احكام القانون فلا ضير من تقديم المستندات الاليكترونية الى المحكمة اذا كان بالامكان خزن تلك المعلومات و البيانات مع امكانية استرجاعها[٢٩]. و ترى الباحثة بعد ما تم ذكره أنه يجب تعديل نص المادة (٤٨) من قانون المرافعات المدنية العراقي لتنسجم مع التطور التكنولوجي الحاضر و لكي تطبق على إجراءات الدعوى الاليكترونية ليصبح تسجيل الدعوى اليكترونيا و يتم تحديد مواعيد للنظر فيها على أساس الأسبقية في تقديمها في الموقع الاليكتروني الخاص بمجلس الدولة و تحمل الدعوى الاليكترونية الختم الأليكتروني للمحكمة و تأريخ التسجيل.

ب – إنشاء موقع اليكتروني للدعوى الإدارية

بعد أن يتم قبول الدعوى بإرسال رسالة عبر البريد الالكتروني للمدعي بقبول دعواه تقوم المحكمة الإدارية الاليكترونية بأنشاء موقع اليكتروني مؤمن خاص لهذه الدعوى بحيث يستطيع المدعي و المدعي عليه الاطلاع على سير الدعوى وإجراءاتها من خلال هذا الموقع لتأمين السرية والخصوصية لأطراف الدعوى, و بإمكان أطراف الدعوى الاطلاع على إجراءات الدعوى من أي مكان و في أي وقت و هذا الموقع يتضمن

ملف كامل لكافة أوراق و مستندات الدعوى و محاضر الجلسات و القرارات الصادرة فيها, اما بالنسبة للدول التي عملت بهذا النظام فقد سمحت لاطراف الدعوى الاطلاع على مجريات الدعوى من خلال الموقع الاليكتروني بعد منحهم رقم تعريفي لتحقيق الخصوصية للمتقاضين مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتقاضي في نظام القضاء الاليكتروني[٣٠].

و ترى الباحثة ان التسجيل الاليكتروني للدعوى من شأنه أن يؤدي إلى اختصار الوقت و الجهد و تبسيط الإجراءات بالإضافة إلى سهولة الاطلاع على ملف الدعوى بالإضافة إلى تجنب حالات رفض الدعوى لعدم استيفاء الشكلية المقررة لتسجيلها و تحقيق مبدأ المساواة بين الأفراد في الانتفاع بالخدمات التي يقدمها القضاء لعدم وجود العلاقات الشخصية بين طالب الخدمة و القائمين على تقديمها فالبرامج المعلوماتية بعيدة عن هذه الاعتبارات.

رابعا: النتائج و التوصيات

النتائج:

١. هنالك مجموعة من التعاريف لمفهوم القضاء الإداري الالبكتروني اذ لا يوجد تعريف فقهي واحد متفق عليه الا أنها تصب في ذات المفهوم أو المعنى وهي تحويل اجراءات التقاضي من الصورة التقليدية إلى الصورة الاليكترونية.
٢. الأتمتة الاليكترونية لها دور مهم في إدارة الدعوى الإدارية وفي كافة المراحل لها.
٣. ان سير إجراءات الدعوى الإدارية بصورة اليكترونية من شأنه أن يختصر الوقت والجهد والنفقات بالنسبة لجميع أطراف الدعوى.
٤. ان التسجيل الاليكتروني للدعوى من شانه ان يحقق مبدأ المساواة بين الأفراد في الانتفاع بالخدمات التي يقدمها القضاء لعدم وجود العلاقات الشخصية بين طالب الخدمة و القائم على تقديمها.
٥. هنالك مجموعة من العناصر التي يشترط وجودها لقيام الدعوى الإدارية الإلكترونية و هي المدعي و هو الشخص الذي يرفع عريضة الدعوى, و المدعي عليه و هو الخصم الذي تقام عليه الدعوى, و المدعي به و هي النتيجة التي يسعى المدعي الوصول إليها عند لجوئه إلى القضاء.

التوصيات:

١. ضرورة إنشاء محاكم اليكترونية كخطوة أولى لتحويل العمل في القضاء الإداري من الصورة التقليدية الى الصورة الاليكترونية.
٢. وجوب تخصيص موقع اليكتروني على شبكة الإنترنت مهيأ لاستقبال طلبات الأفراد لرفع وتسجيل دعواهم.
٣. وجوب تعديل نص المادة (٤٨) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل لتنسجم مع التطور التكنولوجي الحاضر وتسري على إجراءات الدعوى الإدارية الاليكترونية.

المصادر

١. د. احمد هندي, قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥
٢. د. ادم وهيب النداوي، قانون المرافعات المدنية، مكتبة السنهوري، بغداد, ٢٠٠٩
٣. ترجمان نسيمة، الية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية مجلة علمية دولية صادرة عن مختبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس في الجزائر، المجلد الخامس، العدد ٢, ٢٠١٩
٤. د. حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع, ٢٠١٣
٥. خالد ممدوح إبراهيم، الدعوة الإدارية الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي, ٢٠٠٧
٦. زيد كمال محمود كمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٢٠١٩
٧. عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية (دراسة تأصيلية مقارنة)، دار جامعة نايف للنشر، الرياض, ٢٠١٧
٨. د. عثمان سلمان غيلان العبودي، الاحكام القانونية في إقامة الدعوى الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و القضاء، ٢٠٢٠
٩. علاء محمد نصيرات، حجية التوقيع الإلكتروني في الاثبات (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٥
١٠. د. عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني و آلية التطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الأولى، مجلد ١، العدد ٣، الجزء ١، ٢٠١٧
١١. قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢
١٢. قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩

١٣. ماجد أحمد صالح العدوان، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانون الأردني، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد الثالث, العدد الاول, ٢٠١٩

١٤. محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية, دار النهضة العربية, ٢٠١٣

١٥. محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع و المأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الادارة العامة الجديدة و الحكومة الالكترونية، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧

١٦. د. مروة السيد السيد الحصاوى، وسائل التقاضي الإلكتروني و حجية إجراءاتها في ظل جائحة كورونا المستجد (دراسة مقارنة)، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد الثاني، العدد ١, ٢٠٢١

١٧. مريم شهاب احمد العكيدي, المحاكم الادارية و امكانية انعقاد جلساتها الكترونيا (دراسة مقارنة), رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, جامعة الشرق الاوسط, كلية الحقوق, ٢٠٢٢

١٨. د. موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري في البريد الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية، حقوق الإسكندرية، العدد الأول, ٢٠١٠

١٩. نصيف جاسم الكرعاوي، التقاضي عن بعد (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧

٢٠. نصيف جاسم الكرعاوي، التقاضي عن بعد (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧

٢١. د. هشام عبد السيد الصافي بدر الدين، استخدام التكنولوجيا الحديثة في القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث,

---

(١) علاء محمد نصيرات، حجية التوقيع الإلكتروني في الاثبات (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ٢٠٠٥, ص ٣٤

(٢) خالد ممدوح إبراهيم، الدعوة الإدارية الإلكترونية و إجراءاتها أمام المحاكم الإلكترونية، دار الفكر الجامعي, ٢٠٠٧, ص ١٢

(٣) نصيف جاسم الكرعاوي، التقاضي عن بعد (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧, ص ٢٥

(٤) محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية, دار النهضة العربية, ٢٠١٣, ص ٩٩

(٥) د. مروة السيد السيد الحصاوى، وسائل التقاضي الإلكتروني و حجية إجراءاتها في ظل جائحة كورونا المستجد (دراسة مقارنة)، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد الثاني، العدد ١, ٢٠٢١, ص ١٥

(٦) د. حازم الشرعة، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الالكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع, ٢٠١٣, ص ٥٧

(٧) محمد عصام الترساوي، مصدر سابق, ص ٦٦

(٨) ماجد أحمد صالح العدوان، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانون الأردني، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، المجلد الثالث, العدد الاول, ٢٠١٩، ص ٩١

(٩) د. آدم وهيب النداوي، قانون المرافعات المدنية، مكتبة السنهوري، بغداد, ٢٠٠٩, ص ١٦١

(١٠) نصيف جاسم الكرعاوي، التقاضي عن بعد (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٧, ص ١٣

(١١) خالد ممدوح إبراهيم، مصدر سابق, ص ٢١

(١٢) ترجمان نسيمة، الية التقاضي الإلكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية مجلة علمية دولية صادرة عن مختبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس في الجزائر، المجلد الخامس، العدد ٢, ٢٠١٩, ص ١٢٧

(١٣) عبد العزيز بن سعد الغانم، المحكمة الإلكترونية (دراسة تأصيلية مقارنة)، دار جامعة نايف للنشر، الرياض, ٢٠١٧, ص ٨٢

(١٤) محمد عصام الترساوي، مصدر سابق, ص ٦٧

(١٥) المادة (٢) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩

(١٦) زيد كمال محمود كمال، خصوصية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٢٠١٩, ص ١٣٥

(١٧) المادة (٤٤) من قانون المرافعات العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩

(١٨) زيد كمال محمود كمال، مصدر سابق، ص ١٣٦

(١٩) د. أحمد هندي, قانون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٥, ص ١٦١

(٢٠) المادة (٤٤) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩

(٢١) المادة (٢) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩

(٢٢) المادة (٤٦) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ و التي تنص على (يجب أن تشتمل عريضة الدعوى على البيانات الآتية:

١. اسم المحكمة التي تقام الدعوى أمامها.
٢. تاريخ تحرير العريضة.
٣. اسم كل من المدعي والمدعى عليه ولقبه ومهنته ومحل اقامته . فإن لم يكن للمدعى عليه محل اقامة معلوم فآخر محل كان به .
٤. بيان المحل الذي يختاره المدعى لغرض التبليغ.
٥. بيان موضوع الدعوى فإن كان منقولا ذكر جنسه ونوعه وقيمته وأوصافه وان كان عقارا ذكر موقعه وحدوده أو موقعه ورقمه أو تسلسله.
٦. وقائع الدعوى وادلتها وطلبات المدعى و اسانيدها
٧. توقيع المدعى أو وكيله إذا كان الوكيل مفوضا بسند مصدق عليه من جهة مختصة.)

(٢٣) د. عمر لطيف كريم العبيدي، التقاضي الإلكتروني و آلية التطبيق (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة الأولى، مجلد ١، العدد ٣، الجزء ١، ٢٠١٧, ص ٥٢٠

(٢٤) المادة (١) من قانون التوقيع الالكتروني العراقي رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢

(٢٥) د. هشام عبد السيد الصافي بدر الدين، استخدام التكنولوجيا الحديثة في القضاء الإداري (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث, ٢٠٢١, ص ٧١

(٢٦) د. عثمان سلمان غيلان العبودي، الاحكام القانونية في إقامة الدعوى الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة القانون و القضاء، ٢٠٢٠, ص ٦١

(٢٧) المادة (١) الفقرة التاسعة من قانون التوقيع الإلكتروني و المعاملات الإلكترونية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٢

(٢٨) محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع و المأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس، الادارة العامة الجديدة و الحكومة الالكترونية، دبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٧, ص ٢٧

(٢٩) مريم شهاب احمد العكيدي, المحاكم الادارية و امكانية انعقاد جلساتها الكترونيا (دراسة مقارنة), رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام, جامعة الشرق الاوسط, كلية الحقوق, ٢٠٢٢, ص ٨١

(٣٠) د. موسى شحادة، الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري في البريد الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية و الاقتصادية، حقوق الإسكندرية، العدد الأول, ٢٠١٠, ص ٥٦٨ – ٥٦٩